الفصل السابع

نوع مختلف من السياسة الخارجية الأمريكية

يبدو من المشكوك فيه جداً في هذا المفصل الحاسم أن التاريخ سيحكم على حرب العراق حكماً ودياً. فإدارة بوش بغزوها للعراق، خلقت النبوءة التي حققت نفسها: فالعراق الآن حلَّ محل أفغانستان بصفته مغناطيساً، وأرض تدريب، وقاعدة عملياتية للإرهابيين الجهاديين، مع وجود العديد من الأهداف الأمريكية لإطلاق النار عليها. فالاتصال الدقيق قبل الحرب بين الجهادي الأردني أبو مصعب الزرقاوي وبين البعثيين في العراق قد نما الآن ليكون حلفاً على نطاق كامل، يغذيه سخط مشترك من الاحتلال الأمريكي. وما تزال الولايات المتحدة تملك فرصة لإنشاء عراق ديمقراطي يسيطر عليه الشيعة، ولكن الحكومة الجديدة ستكون ضعيفة طوال سنوات

obeikandl.com

قادمة، ومعتمدة اعتماداً شديداً على الدعم العسكري الأمريكي. ورامسفيلد وزير الدفاع، الذي أراد أن يذهب إلى العراق بقوات خفيفة ويخرج منها بسرعة، قد أوقع القوات العسكرية الأمريكية بنتيجة هذه الإستراتيجية في وحل حرب عصابات طويلة الأمد. فالقوات القائمة كلها على المتطوعين، والتي أنشئت في أعقاب حرب فيتنام، لم تكن مصممة أبداً لتقاتل حروباً طويلة المدة من هذا النوع وسوف تجد صعوبة في إدامة التجنيد والمعنويات مع مرور الزمن. لا بل إذا كانت الولايات المتحدة قادرة في نهاية الأمر على أن تنسحب وأن تترك خلفها ديمقراطية مستقرة، فإن التكاليف ستكون قد بلغت حداً ضخماً: ففي العامين الأوليين بعد الغزو، كانت الولايات المتحدة قد أنفقت من قبلُ بضعة مئات بلايين الدولارات وربما تكبدت 15 000 قتيل وجريح. أما قتلى العراقيين نتيجة للاحتلال الأمريكي وللتمرد فتبلغ أعدادهم عشرات الآلاف، وعلى الرغم من أن الإساءات كان يمكن أن تستمر لو أن صدام حسين ترك في مكانه، فإن هذه الخسائر في بلد كنا نسعى إلى مساعدته تمثل تكلفة بشرية هائلة. إن الانشغال الأمريكي بالعراق يحد من خيارات واشنطون في أجزاء أخرى من العالم. وقد صرف انتباه كبار صانعي السياسة عن المناطق الأخرى مثل آسيا التي يحتمل في المدى الطويل أن تمثل تحديات إستراتيجية أكبر.

ويبدو من الواضح نسبياً، أن إدارة بوش في فترة ولايتها الثانية، قد استبعدت هي نفسها تغيير نظام الحكم من خلال الحرب الوقائية في سياستها الخارجية. ففي حالة العضوين

الآخرين من محور الشر، وهما إيران وكوريا الشمالية، أعطت الإدارة إشارة بأنها لا تعتزم أن تستخدم القوة العسكرية لتحقيق تغيير نظام الحكم. وهذا في جزء منه انحناء للواقع الحقيقي البسيط: فالقوات الأمريكية في هذه اللحظة ممدودة بشكل مفرط بالحرب المستمرة في العراق، وعلى أي حال، ليس هناك خيارات بسيطة للتدخل لإيقاف البرنامج النووي الإيراني أو الكوري الشمالي. ولكن الإدارة، فيما وراء القيود العملياتية، يبدو أنها قد أدركت أنها دفعت ثمناً سياسياً باهظاً من أجل حرب العراق، وأن الحرب الوقائية لا تستطيع أن تكون الملمح المركزي لإستراتيجية أمريكية. وتبدو غرائز كوندوليزا رايس أقرب إلى غرائز كولن باول منها إلى دونالد رامسفيلد، وأنها تمتلك سلطة أكبر مع الرئيس بوش. ولكن قدرة الإدارة على إصلاح المشكلات التي خلقتها لنفسها في سنواتها الأربع الأولى ستكون قدرة محدودة. وإصلاح الصدقية الأمريكية لن يكون مسألة علاقات عامة أفضل، بل إنها ستحتاج إلى فريق جديد وإلى سياسات جديدة.

إن إحدى العواقب التي ستنتج عن الفشل المتصور في العراق ستكون نزع الثقة من كل جدول أعمال المحافظين الجدد واستعادة سلطة الواقعيين في السياسة الخارجية. وقد ظهر حشد من الكتب والمقالات التي تندد بطموح أمريكا الإمبراطوري، وتهاجم فكرة محاولة إعادة تشكيل العالم تشكيلاً ديمقراطياً.[1] ورد الفعل المعادي ضد جدول أعمال المحافظين الجدد قد لا ينتهي هناك. فالمحافظون الجاكسونيون، أولئك الأمريكيون من الولايات الحمر،

التي صوتت للجمهوريين، الذين يقاتل أبناؤهم وبناتهم ويموتون في الشرق الأوسط، اصطفوا مع المحافظين الجدد في دعم حرب العراق. ولكن الفشل المتصور للسياسة قد يدفعهم إلى الخلف نحو سياسية خارجية أكثر انعزالية. وهو موقف أقرب إلى الموقف السياسي الطبيعيِ بالنسبة إليهم على أي حال.

سيكون الأمر سيئاً جداً إذا حدث رد الفعل المعادي هذا، ودخلت الولايات المتحدة في دورة أخرى من الانسحاب مثل الدورة التي حدثت بعد حرب فيتنام. فالولايات المتحدة تبقى أكبر، وأثرى، وأكثر نفوذاً بالنسبة لذلك من أن تنبذ الطموحات الكبيرة في السياسية العالمية في أي وقت. وما تدعو الحاجة إليه، ليس هو العودة إلى الواقعية الضيقة، بل العودة بالأحرى إلى الويلسونية الواقعية التي تعترف بأهمية ما يجري في داخل الدول بالنسبة إلى النظام العالمي، وأن هذا يناسب بشكل أفضل الأدوات المتوافرة لإنجاز الغايات الديمقراطية. ومثل هذه السياسة سوف تأخذ على محمل الجد الجزء المثالي من جدول الأعمال القديم للمحافظين الجدد، ولكنها تلقي نظرةً جديدة على التنمية، وعلى المؤسسات الدولية، وعلى حشد من القضايا التي نادراً ما أخذها المحافظون الجدد أو القدامى على محمل الجد.[2]

وهذا يعني، في بادئ الأمر، نزع العسكرة نزعاً مؤثراً عن السياسة الخارجية الأمريكية وإعادة التوكيد على أنواع أخرى من أدوات السياسة. إن الحرب الوقائية وتغيير نظام الحكم عن طريق التدخل العسكري لا يمكن استبعادها عن الطاولة استبعاداً كاملاً،

ولكن يجب أن تكون مفهومة بوصفها إجراءات متطرفة جداً. ولا يكفي أن نقول: "لا نستطيع أن نطيق الانتظار" في التعامل مع الدول المارقة لأننا نادراً ما امتلكنا الخيارات البسيطة، والنظيفة من أجل استخدام القوة. إن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة يجب أن تراجع رسمياً لتوفير معايير واضحة من أجل معرفة متى نعتقد أن الحرب الوقائية مشروعة؟ ويجب أن تكون تلك المعايير محددة ومعينة معاً.

إن البلاغة التي تدور حول الحرب العالمية الرابعة وعن الحرب الكونية على الإرهاب يجب أن تتوقف. نحن نقاتل حروباً ساخنة تكافح التمرد في أفغانستان، والعراق، ونقاتل ضد حركة الجهاديين الدوليين، وهي حروب نحتاج إلى كسبها. ولكن تصور الصراع الأوسع بوصفه حرباً كونية تقبل المقارنة بالحروب العالمية أو بالحرب الباردة هو تصور يبالغ مبالغة ضخمة في توكيد نطاق المشكلة، ويوحي بأننا نازع قسماً كبيراً من العالمين العربي والإسلامي. وقبل حرب العراق، يحتمل أننا كنا في حربٍ مع ما لا يزيد عن بضعة آلاف من الناس حول العالم من الذين يفكرون في استشهادهم والتسبب في إحداث أضرار عدمية للولايات المتحدة. لقد تنامى مقدار المشكلة لأننا أطلقنا دوامة، ومهما تكن مزايا التدخل الأصلي، فإن الخروج من العراق الآن من دون إنشاء حكومة قوية ومستقرة هناك سوف يترك ملاذاً إرهابياً متقيحاً في المثلث السني. إن الكثير من الحملة ضد الإرهاب الجهادي سيتم قتاله حتى النصر في أوروبة الغربية على أيدي حلفائنا، ولن يكون لنا إلا

دور مباشر صغير في هذا الصراع نظراً إلى أن العديد من الإرهابيين سيكونون مواطنين أوروبيين. وخارج العمليات القتالية في العراق وفي أفغانستان، سوف تبدو الحملة المضادة للجهاديين مثل عمليات شرطة أو استخبارات أكثر منها حرباً.

يجب على الولايات المتحدة أن تروج التنمية السياسية والاقتصادية على حد سواء، ويجب أن تعنى بشأن ما يحدث داخل الدول حول العالم. ويجب أن نفعل ذلك بالتركيز بالدرجة الأولى على الحكم الصالح، والقابلية السياسية للمساءلة، والديمقراطية، والمؤسسات القوية. ولكن الأدوات الأولية التي نفعل بها هذا، هي في معظمها داخل مجال القوة الناعمة: قدرتنا على أن نضع القدوة، وعلى أن ندرب ونثقف، وأن نقدم الدعم مع المشورة، ومع المال في الأغلب. إن سر التنمية، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية، هو أن الأشخاص الخارجيين ليسوا هم أبداً تقريباً الأشخاص الذين يدفعون العملية إلى الأمام. إنهم دائماً الناس الموجودون داخل المجتمعات، وهم أحياناً نخبة صغيرة، وأحياناً مجتمع مدني عريض، وهم الذين يجب أن يخلقوا طلباً على الإصلاح وعلى المؤسسات، وهم الذين يجب أن يمارسوا في نهاية المطاف ملكية النتائج. وهذا يتطلب صبراً هائلاً في أثناء بناء المؤسسات، وتأسيس المنظمات، وتشكيل التحالفات، وتغيير الأعراف، لتصير الظروف ناضجة من أجل التغيير الديمقراطي. وتستطيع هذه العملية أحياناً أن تستفيد من استخدام القوة الصلبة، مثلما حدثَ في البلقان، ولكن أي استخدام مثل هذا يجب أن ينظر إليه من

الناحية النموذجية بصفته ملحقاً إضافياً للأعمال التي يقوم بها اللاعبون المحليون.

وكانت إدارة بوش مع حلول بداية ولايتها الثانية قد حولت موقفها البلاغي نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط تحويلاً جوهرياً، متحركة بعيداً عن التشديد على الاستقرار ونحو اقتراحات لطيفة بأن حلفاء مثل مصر، والمملكة العربية السعودية، يجب عليهم أن يتابعوا الإصلاح. وقد صرحت كوندوليزا رايس بوصفها وزيرة الخارجية بوضوح تام بأن الإدارة راغبة في أن تخاطر في السماح للمتطرفين في المجيء إلى السلطة في انتخابات مفتوحة.[3] وهذا تغيير موضع ترحيب، ولكن من المهم أن نكون واضحين في أذهاننا الخاصة لماذا نقوم بفعل ذلك.

إن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط أمر مرغوب فيه في حد ذاته، وليس فقط لأنه سيحل مشكلتنا مع الإرهاب. وإذا كان تحليل أولفيير روي لمصادر الجهادية صحيحاً، فإن جزءاً مهماً من مشكلة الإرهاب يكمن في أوروبة الغربية لا في الشرق الأوسط، وهو منتج فرعي للهجرة، وللعولمة، ولخصائص أخرى لجزء من العالم هو من قبلُ مفتوح وديمقراطي. لا بل لو أن مصر، والمملكة العربية السعودية تحولتا إلى ديمقراطيات مستقرة بين عشية وضحاها، فسيكون لدينا مع ذلك مشكلة إرهاب مركوزة بعمق لسنوات قادمة.

وزيادة على ذلك، يجب ألا نخدع أنفسنا بخصوص التكاليف القصيرة الأمد المحتملة لديمقراطية الشرق الأوسط. إن الانتقال

وفق الأسلوب التركي إلى ديمقراطية علمانية مستندة إلى نماذج غربية هو انتقال غير محتمل إلى أقصى حد في معظم أجزاء العالم العربي. إن ديمقراطية أعظم سوف تأتي من خلال المشاركة السياسية من جماعات إسلامية في نظام سياسي تعددي. والعديد من هذه الجماعات لديها التزام غير مستيقن بالديمقراطية. وعلى الرغم من أن الكثيرين سيرغبون في المشاركة بدور في الانتخابات، فإن معظمهم ليسوا ليبراليين قطعياً، وبعضهم مثل حماس في غزة، أو حزب الله في لبنان، هم منظمات إرهابية.(*) وما نستطيع أن نؤمله هو أنهم سيتطورون في نهاية المطاف إلى أحزاب سياسية أكثر مسؤولية راغبة في قبول التعددية من حيث المبدأ بدلاً من قبولها ببساطة بحكم الضرورة. ولكن ما قد يبرز في المدى القصير يبدو غير جذاب نوعاً ما إذا كنت تهتم بحقوق النساء، والتسامح الديني، وما شابه ذلك.(4)

وعلى الرغم من أن الإصلاح السياسي مرغوب فيه في العالم العربي، فإن الولايات المتحدة تواجه مشكلة كبيرة على المدى القصير وهي: أنها فعلياً لا تملك أي صدقية أو سلطة أخلاقية في المنطقة. إن الصورة المسيطرة للولايات المتحدة ليست هي تمثال الحرية، بل صور الإساءة للسجناء في سجن أبو غريب، ويشعر المصلحون الليبراليون الموالون للغرب أن عليهم أن ينأوا بأنفسهم

(*) إن هذا الوصم المستمر لجماعات المقاومة الإسلامية بالإرهاب هو لخدمة إسرائيل بالدرجة الأولى وهو مصدر كبير للتوتر مع الغرب عموماً ومع الولايات المتحدة على وجه الخصوص.

عن الولايات المتحدة وهم مستهدفون بسبب قبولهم هبات من منظمات مثل الوقف القومي للديمقراطية. وما ينبغي أن يكون مؤملاً هو أن هذه الحالة لن تكون هي الحالة الدائمة، ولكنها يمكن أن تعني أن دفعة قوية من أجل التغيير السياسي قادمة من واشنطون في هذا المفصل المهم، هي دفعة ستكون غير منتجة. وهذه الصعوبة تبرز أهمية أن نمتلك مؤسسات دولية بديلة تستطيع أن تنأى بنفسها قليلاً عن واشنطون، مثل مجتمع الديمقراطيات، لتقوم بترويج الديمقراطية والإصلاح.

إن ما فشلت إدارة بوش ومساندوها من المحافظين الجدد في تقويمه قبل حرب العراق هو الحقيقة التي مؤداها أن ذلك النوع المائل من العالم أحادي القطب الذي برز بعد الحرب الباردة قد أوقد تيارات عريضة جديدة من معاداة أمريكا. وكانت علامات هذه المعاداة واضحة بجلاء تام قبل انتخابات عام 2000. وما كان يجب أن يقود إدراكُ هذه الحقيقة الإدارةَ إلى أن تفعله ليس هو نبذ استخدام القوة الأمريكية، بل أن تكون أكثر حذراً في استخدامها، وأن تستخدم القوة الناعمة بدلاً من القوة الصلبة، وأن تخترع طرقاً أكثر دقة وغير مباشرة لتشكيل العالم.

وتبقى القوة الأمريكية حاسمة بالنسبة إلى نظام العالم، فالولايات المتحدة ليست مجرد نسخة عملاقة من السويد أو من سويسرا على المسرح العالمي. ولكن القوة الأمريكية هي في الغالب القوة الأفعل حين لا ترى. إن قوات الولايات المتحدة في آسيا الشرقية، والحلف الأمريكي الياباني يسمح لليابان أن تستبقي

ملاكاً عسكرياً ضعيفاً نسبياً، وأن تتجنب بذلك إعادة العسكرة التي ستكون تهديداً للصين، ولكوريا، ولدول أخرى في آسيا. وبامتلاك الولايات المتحدة لقوات كبيرة، وأهم من ذلك، بامتلاكها للتقانة، وللحراكية، ولشبكات الإمداد والتموين التي تسمح للقوات بالانتشار حول العالم، فإنها بذلك تثبط القوى المتوسطة المدى عن السعي إلى الهيمنة العسكرية على مناطقها.

والقوة الأمريكية أكثر فائدة في الغالب حين تكون مستترة. وبرغم حقيقة أن الولايات المتحدة تنفق تقريباً على قواتها العسكرية بقدر ما تنفقه بقية دول العالم مجموعة معاً، فإن حرب العراق قد بينت عملياً أن هناك حدوداً واضحة للفاعلية العسكرية للولايات المتحدة. والقوات ليست متشكلة جيداً من أجل قتال تمردات طويلة، وقد أجبرت مشاق حرب العراق وزارة الدفاع في الولاية الثانية من إدارة بوش على المراجعة كل أربع سنوات لتتساءل عن قدرة الولايات المتحدة على أن تقاتل حربين إقليميتين في آن واحد.

إن النموذج التاريخي الذي يجب أن ندرسه من أجل ممارسة القوة الأمريكية في عالم اليوم الأحادي القطب ليس هو النموذج المفضل لدى هنري كيسنغر، وهو الأمير الواقعي النمساوي ميترنيخ، بل المستشار الألماني أوتو فون بسمارك. فبسمارك شن حربين، ضد النمسا وفرنسا، ليوحد ألمانيا ويؤمن موقعاً مسيطراً في أوروبة الوسطى. ولكنه فهم، بعد أن تم له تحقيق ذلك في عام 1871، أن مهمة ألمانيا الرئيسية يجب أن تكون إعادة الطمأنينة إلى

جيرانها المسترهَبين الساخطين ليطمئنوا إلى أن ألمانيا صارت قوة إقرار الحالة الراهنة. وكانت غايته الواضحة هي منع تشكيل تحالفات معادية تسعى علناً إلى معارضة قوة ألمانيا. وحققت دبلوماسيته بعد عام 1871 هذه الغاية تحقيقاً متميزاً من خلال معاهدة التأمين المضاعف(*)، ومؤتمر برلين، وحشد من المبادرات الأُخرى المصممة لتليين وجه القوة الألمانية الجديدة. ولكن خلفاء بسمارك لم يمتلكوا الفهم الواضح نفسه للحاجة إلى إعادة الطمأنينة لا إلى الاسترهاب، وفعلوا أموراً حمقاء مثل بناء أسطول ضخم للمياه الزرقاء في المحيطات. وكانت النتيجة تشكيل التفاهم الفرنسي –الروسي– البريطاني، الذي أعد المسرح للحرب العالمية الأولى.

إن الولايات المتحدة لن تستفز فرنسا وألمانيا لتشكيل تحالف عسكري معاد، ولكنها قد استفزت، في صفوف الأوروبيين الميالين عادة إلى الشقاق، قدراً كبيراً من الوحدة حول وجهة النظر التي ترى أن الممارسة غير المسؤولة للقوة الأمريكية هي واحدة من المشكلات الرئيسية في السياسة المعاصرة. وهذا ما قد أسفر عن "توازن لين" حاولت فيه بلدان مثل ألمانيا وفرنسا أن تعيق المبادرات الأمريكية أو أنها رفضت التعاون حين طلب منها.(5) وبشكل مشابه، كانت البلدان الآسيوية مشغولة ببناء منظمات إقليمية متعددة

(*) عقدت في عام 1887 بين روسيا وألمانيا ، ونصت على أن تلتزم الدولتان الحياد في أي حرب تخوضها الدولة الأخرى إلا إذا قامت ألمانيا بمهاجمة فرنسا أو قامت روسيا بمهادمة النمسا– هنغاريا.

الأطراف لأن واشنطون كانت كما تصوروها غير مهتمة على نحو خاص باحتياجات تلك البلدان. وكان هوغو شافيز في فنزويلا يستخدم عائدات الزيت لإبعاد بلدان في الأنديس والكاريبي عن الفلك الأمريكي، في حين تتعاون روسيا والصين لتدفعا الولايات المتحدة ببطء خارج آسيا الوسطى.

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتجنب إثارة الخوف والسخط مع أخذ قوتها بالاعتبار، قوة الأمر الواقع، زيادة على ما استطاع فعله بسمارك ألمانيا، ولكنها تستطيع أن تحاول تقليل رد الفعل المعادي إلى حده الأدنى عن طريق بحثها عمداً عن طرق تؤدي إلى إظهار سيطرتها أخف مما تبدو حقيقة. لقد فعلت إدارة بوش العكس تقريباً: فقد شنت حربين لا حرباً واحدة في رد فعلها على 11أيلول/ سبتمبر اعتقاداً منها أنها لن يُنظر إليها، نوعاً ما، بصفتها قابلة للتصديق إذا لم "تقدم تصريحاً" فيما وراء التدخل الأفغاني، وأعلنت عقيدة مفتوحة النهاية لتغيير نظام الحكم وحرباً وقائية، وانسحبت من سلسلة من المؤسسات الدولية، أو انتقدتها، وأكدت ضمناً بلسان حالها مبدأ الاستثنائية الأمريكية في إعلانها لنفسها بوصفها التنظيم الخيِّر للعالم.

وأهم طريقة يمكن بها ممارسة القوة الأمريكية في هذا المفصل المهم، ليست من خلال ممارسة القوة العسكرية، بل من خلال قدرة الولايات المتحدة على تشكيل المؤسسات العالمية، وقد جادل جون إكينبري بأن هذه كانت بالضبط هي الطريقة التي مارست بها الولايات المتحدة قوتها المهيمنة آنئذ في السنوات التي

تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة.[6] وكان المحافظون الجدد قد امتلكوا الاستبصار الصحيح بأن المثل العليا الأمريكية، والمصالح الذاتية هي في الغالب متراصفة، ولكنهم فشلوا في أن يفهموا أن ذلك التراصف حدث في معظم الأحوال من خلال قدرة أمريكا على إنشاء إطارات عمل سياسية قابلة للبقاء تستطيع أمريكا من خلالها أن تحقق التعاون الطويل الأمد مع الأمم المشابهة لها في الرأي. إن النقص في وجود المؤسسات العالمية القابلة للعمل واضح بجلاء في أعقاب حرب العراق.

تتطلب المؤسسات الواقعية من أجل نظام العالم في الفترة التالية بعد 11 أيلول/سبتمبر أمرين اثنين هما في الغالب غير متوافقين بشكل مشترك: القوة والشرعية. وتدعو الحاجة إلى القوة للتعامل مع التهديدات الصادرة لا عن الدول المارقة فقط، بل عن الفاعلين الجدد الذين ليسوا دولاً والذين قد يستخدمون في المستقبل أسلحة التدمير الشامل. ويجب أن تكون القوة قادرة على أن تُنشر انتشاراً سريعاً وحاسماً، وسوف يتطلب استخدامها في بعض الحالات خرق السيادة القومية، وقد يتطلب في بعض الحالات الاستباق.

ومن ناحية أُخرى، فإن الشرعية الدولية تتطلب العمل من خلال المؤسسات الدولية التي تكون بطبيعتها بطيئة الحركة، وجامدة، ومعوقة بإجراءات مربكة وبالوسائل المربكة. الشرعية في نهاية الأمر، مستندة إلى الموافقة. وهذه بدورها منتج فرعي لعملية بطيئة من الدبلوماسية والإقناع. إن المؤسسات الدولية موجودة في

بعض الوجوه لتخفيض تكاليف الصفقة التي تحقق الموافقة، ولكن المؤسسات الدولية تحت أفضل الظروف، تتحرك بالضرورة بسرعة أقل مما يتطلب الأمن.

إن من المشكوك فيه أننا سنستطيع أن نكون قادرين في أي وقت على إنشاء مؤسسات كونية ديمقراطية بحق، وخصوصاً إن كانت نطمح أن تكون، مثل الأمم المتحدة، ممثلّة تمثيلاً كونياً. لقد كان الاتحاد الأوربي يسعى إلى إنشاء كيان ديمقراطي فوق قومي في قارة تتقاسم على العموم ثقافة مشتركة وتاريخاً مشتركاً، واصطدم الاتحاد بعوائق ضخمة بالنسبة إلى الشرعية والفعالية معاً وهو ينمو.

ومن ناحية أخرى، فإذا كانت الديمقراطية الصحيحة، مع كل مؤسساتها من انتخابات، ومحاكم، وسلطة تنفيذية، وسلطات منفصلة، تبدو صعبة المنال على نطاق دولي، فقد يكون هناك هدف أكثر تواضعاً يتصل بالمساءلة الديمقراطية ويقع ضمن المدى الذي يمكن الوصول إليه. والسبب في التفكير على هذا الشكل هو ببساطة أن عدداً أكبر بكثير من البلدان، بعد نهاية الحرب الباردة، هو ديمقراطي أكثر مما كان سابقاً. وعلى الرغم من أن التعاون الدولي سيتعين أن يكون مستنداً إلى الدول ذات السيادة طوال المستقبل المنظور، فإن الأفكار المشتركة عن الشرعية، وعن حقوق الإنسان، سوف تضعف الاعتراضات على أن الولايات المتحدة يجب ألا تكون مسؤولة أمام أنظمة حكم هي نفسها غير قابلة للمساءلة.

وقد يسأل المرء: لماذا يجب أن تريد الولايات المتحدة أن تربط نفسها ربطاً غير ضروري حين تكون في ذروة قوتها بالنسبة إلى بقية النظام الدولي؟ إن المؤسسات الدولية هي من أجل سكان العالم من نوع الليلليبوتانيين(*)، الذين ليس لديهم أي طريقة أخرى لربط غاليفر. أمريكا ذات سيادة، لا فوق أرضها الخاصة فقط، بل فوق الكثير من العالم، فلماذا التغيير؟[7] هذا كان طبعاً السؤال الذي طرحه الآثينيون على الميليانيين في محاورة ثيوسيديدز المشهورة.(**)

أحد الأجوبة له علاقة مع المعتقدات الأمريكية. فقد لاحظ الكاتب الفرنسي بيير هاسنر، وكان بالمناسبة، ذات مرة من تلاميذ ليو شتراوس، أن الأمريكيين يؤمنون، في مؤسساتهم المحلية، بالزواجر والضوابط لأنهم لا يثقون بالقوة المركّزة، ولو كانت القوة حسنة النية ومشروعة ديمقراطياً.[8] ولكن في عالم ما بعد الحرب الباردة الأحادي القطب، فإن هذا الكاتب يجادل في أنهم روجوا هيمنة الولايات المتحدة ترويجاً غير نقدي، وقالوا لبقية العالم

(*) يشير الكاتب إلى رحلات غاليفر (1726) بقلم الكاتب البريطاني جوناثان سويفت(1667-1745) وأرض ليلليبوت هي أول أرض يصلها غاليفر والسكان فيها لهم شكل البشر ولكنهم أقزام بطول ست إنشات فقط.

(**) أدار المؤرخ اليوناني الكبير ثيوسيديدز (460؟-400 ق.م) الحوار بين الطرفين حين غزا الآثينيون الأقوياء جزيرة ميلوس في عام 416 ق.م في أثناء الحرب البيلوبونيزية، وانتهت المحاورة بقول الآثينيين: القوي يفعل ما يستطيعه، والضعيف يعاني ما يجب عليه. وبعد انتصار الآثينيين قتلوا كل قادر على حمل السلاح في ميلوس واستعبدوا النساء والأطفال.

"ثقوا بي". وإذا كانت القوة غير المنضبطة تفسد في سياق محلي، فلماذا لا تكون سيئة بالنسبة إلى القابض على القوة دولياً؟

ويستطيع المرء أن يجادل في أن أغلاط إدارة بوش في فترة ولايتها الأولى كانت أخطاء تدبر وحيطة، ولم تكن أخطاء مبدأ. فالإدارة قد فهمت جيداً أن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع أن تتجنب ممارسة القوة وركوب الأخطار في وجه التحديات غير العادية، ولكنها امتلكت الحظ السيء لترمي نردها فتحصل على عيني الأفعى بدلاً من السبعات أو الأحد عشرات.(*) هل كانت هذه الأغلاط ببساطة حظاً سيئاً؟ وهل يمكن أن تغتفر في ضوء الظروف غير العادية التي تلت هجمات11 أيلول/سبتمبر؟ وهل عكست هذه الأغلاط ميلاً عقلياً ثابتاً وثقة بالنفس لا يمكن تبريرها؟ هذا ما سيكون أمراً يتعلق بكل فرد ليحكم عليه.

ولكن حقيقة أن هذه الأخطاء قد وقعت من قبل القوة الكبيرة الوحيدة في العالم، تكشف العيب القاتل الكامن في قلب نظام العالم المستند إلى الهيمنة الأمريكية الخيرة. يجب على القوة المهيمنة ألا تكون حسنة القصد فقط، بل حصيفة وبارعة أيضاً في ممارستها للقوة. لم تكن كوندوليزا رايس، بل كانت وزيرة الخارجية لدى بل كلينتون، وهي مادلين أوليبرايت، هي التي أكدت مرة على أن الأمريكيين يستحقون أن يقودوا لأنهم يستطيعون أن "يروا أبعد"

(*) التعبير مستعار من لعبة النرد ، وذلك حين يرمي اللاعب نرده فيأتي الوجهان وفي كل واحد نقطة واحدة ، وهو حظ سيئ لأنه أقل عدد ممكن، وتشكل النقطتان ما يشبه عيني الأفعى ، وذكرت الأفعى لأنها متهمة بالغدر والخيانة.

مما يرى الناس الآخرون. ولو كان هذا صحيحاً بشكل دائم ومقبولاً قبولاً واسعاً، لوافق العالم مع ذلك على غير رغبة صادقة منه على أولية الحكم الأمريكي والرغبات الأمريكية. وإذا تبين أن الحكم الأمريكي أقصر نظراً من حكم الآخرين فإن العالم الأحادي القطب سيعاني آنئذ بالتأكيد من مركب خشن.

obeikandl.com